المحاضرة02

المحور الثاني :أنواع الفساد

- يمكن تصنيف الفساد إلى عدة أنواع، وهذا بناء على مجموعة من المعايير.فهي تقسم حسب درجة التنظيم إلى فساد منظم وفساد شامل وفساد عرضي، أو حسب درجة تغلغل الفساد في المجتمع إلى فساد صغير(عادي)، وفساد كبير(شامل)، أو من ناحية النطاق الجغرافي إلى فساد دولي أو فساد محلي، أو يقسم الفساد طبقا للمجال الذي أنشأ فيه إلى فساد سياسي أو فساد إداري أو فساد أخلاقي أو فساد مالي، كما يمكن تقسيم الفساد إلى فساد القطاع العام أو فساد القطاع الخاص.

- **المبحث الأول: حسب درجة التنظيم أو حسب درجة تغلل الفساد في المجتمع**

- **المطلب الأول: حسب درجة التنظيم:**

- يقسم إلى فساد منتظم وفساد شامل وفساد عرضي

- **الفرع الأول: الفساد المنظم**

- ينتشر هذا النوع من الفساد في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها، وفي هذه الحالة فإن الفساد يأخذ شكل الظاهرة التي يعاني منها المجتمع بكامل طبقاته وبمختلف قطاعاته، وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات، وكافة النظم الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وهو فساد يصعب تجنبه ويميل لأن يكون احتكاريا.

- **الفرع الثاني: الفساد الشامل**

- يتمثل في النهب واسع النطاق للأموال العامة والممتلكات الحكومية، عن طريق الصفقات الوهمية، أو تسديد أثمان صورية وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة، وبحجم كبير بدعوى المصلحة العامة، ويمارس هذا النوع من طرف القمة المتربعة على رأس الهرم (السلطة)، خاصة في المجالات السياسية، المالية والإدارية،

- **الفرع الثالث: الفساد العرضي**

- قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتا وليس منتظما، فهو مؤقت غير منتظم يحدث أحيانا من طرف أصحاب السلطة أو الوظيفة، وليس بشكل دائم.

- **المطلب الثاني: حسب درجة تغلغل الفساد في المجتمع**

- يقسم الفساد على أساس درجة تغلغله في المجتمع إلى: فساد صغير أو فساد كبير.

- **الفرع الأول: الفساد الصغير**
- يتعلق هنا الفساد بممارسات تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها، وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة، ويرتكب من قبل صغار الموظفين، كما أن المقابل المالي فيه بسيطا إلى حد ما، وتندرج تحته الرشاوي الطواعية، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص البناء مثلا، أو تراخيص مزاولة نشاط مهنة معينة، أو للتغاضي عن تقديم وثائق لازمة لإنجاز معاملة.
- **الفرع الثاني: الفساد الكبير**
- يطال غالبا المسئولين الكبار، وصناع القرار في البلد، لأجل تحقيق فائض الربع، فهذا النوع مرتبط بالصفات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات، فتحدث عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي، للإشارة قد يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد، وهذا النوع من الفساد أخطر وأعمق فمن خلال المناصب والنفوذ الإداري ووصول بعضهم إلى أعلى مراتب جهاز الدولة، سمح لهم بالحصول على مغانم مالية وتكوين الثروات السريعة والطائلة.
- **المبحث الثاني: وفقا لمعيار مجال الممارسة**
- يقسم الفساد طبقا للمجال الذي أنشأ فيه إلى فساد سياسي أو فساد إداري أو فساد أخلاقي أو فساد مالي.
- **المطلب الأول: الفساد السياسي و الفساد الإداري**
- **الفرع الأول: الفساد السياسي**
- يعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى فيها الفساد، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، وذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا، وثقافيا، وتربويا...، وله عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكم...، ويقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها: فساد القمة، فساد السلطة التشريعية والتنفيذية، والفساد الانتخابي...
- **الفرع الثاني: الفساد الإداري**
- هو الفساد الذي ينشأ عن سوء التخطيط وتغليب المصالح الفردية على حساب المصالح العامة، كما يقصد به مجموعة الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، و كذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.
- يتطلب الفساد الإداري استغلال الوظيفة العامة ونفوذها، لتحقيق مكاسب شخصية (مادية أو معنوية)، بشكل يتعارض مع القوانين سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي، و يتميز هذا الفساد

بوصفه تعبيرا عن انتهاك الواجبات الوظيفية وممارسة خاطئة، تعلي من شأنها المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

- يتميز الفساد الإداري بعدة سمات منها:* اشتراك أكثر من طرف في ممارسة الفساد الإداري، *والسرية التامة في ممارسته، *كما يجسد الفساد الإداري المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه، *ويعبر الفساد عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية.

- **المطلب الثاني: الفساد المالي والأخلاقي والقضائي**

- **الفرع الأول: الفساد المالي**

- أصبح الفساد المالي والإداري جزء لا يتجزأ من النظام السياسي والاقتصادي على مستوى العالم، ممثلا في التحالف الخفي بين رجال المال والسياسة والمافيا، وقد أدى كشف بعضها إلى إسقاط حكومات ووزراء ومسؤولين كبار. أن الفساد المالي هو ذلك النوع من الفساد الذي يرتبط بالتلاعب بالمال العام وتهريبه وتبييض الأموال وغيرها، ومن أمثلة ذلك يمكن ذكر تلك الأموال التي بيضها أو هربها الكثير من الأشخاص،

- **الفرع الثاني: الفساد الأخلاقي**

- يقصد بالفساد الأخلاقي مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية، المتعلقة بالسلوك داخل منظومة المعاملات اليومية، وانتهاك القوانين الشرعية والأخلاقية السائدة في المجتمع، كالتعرض للحياة العامة، أو استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة، أو ممارسة المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى "المحاباة الشخصية "، دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

- **الفرع الثالث: الفساد القضائي**

- هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية والواسطة ،وقبول الهدايا والرشاوي، والفساد القضائي بهذا الشكل هو أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاة هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة....

- **المبحث الثالث: حسب النطاق الجغرافي أو حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه**

- يقسم الفساد من ناحية النطاق الجغرافي إلى فساد دولي أو فساد محلي، كما يمكن تقسيمه إلى فساد القطاع العام أو فساد القطاع الخاص.

- **المطلب الأول: حسب النطاق الجغرافي**

- **الفرع الأول: الفساد الدولي**

- يأخذ الفساد الدولي مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول، وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها "بالعولمة"، بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر، وقد يأخذ أشكالا مختلفة فقد يكون في صورة رشاوي ومدفوعات غير مشروعة، في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح التجارة، أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة

- **الفرع الثاني: الفساد المحلي**

- ينتشر داخل البلد الواحد ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.

- **المطلب الثاني: حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه**

- يقسم الفساد حسب هذا المعيار إلى: فساد القطاع العام أو فساد القطاع الخاص.

- **الفرع الأول: الفساد في القطاع العام**

- يقصد به الفساد المستشري في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو من أكبر معوقات التنمية، وفيه يتم استغلال المنصب العام، لأجل الأغراض والمصالح الشخصية.

- **الفرع الثاني: فساد القطاع الخاص**

- يقصد به استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة، والحصول على إعانة...، وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية في هذا الشأن أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمال غير مشروعة ثم تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية ثم الألمانية.